

## نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2008

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2009 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2008. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية مبتدئاً بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع الأمن الغذائي في الدول العربية. وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي، ثم التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

### أداء الاقتصاد العالمي

انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام 2008 إثر تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي بدأت بالظهور خلال عام 2007، وذلك في ضوء انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وتدهور أداء عدد من المؤسسات المالية الكبرى وانهيار بعضها في سبتمبر 2008. كما امتد أثر الأزمة المالية العالمية إلى قطاعات الإنتاج السلعي حيث بدأ العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية العالمية في مواجهة صعوبات غير مسبوقه أدت بدورها إلى تسريح العمالة في عدد منها.

بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي العالمي معدل 3.2 في المائة في عام 2008 مقارنة مع 5.2 في المائة في عام 2007. وتراجعت معدلات النمو في الدول المتقدمة من 2.7 في المائة في عام 2007 إلى 0.9 في المائة في عام 2008، وصاحب ذلك ارتفاع معدلات البطالة من 5.4 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة في عام 2008. في حين كان تأثير الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى بالأزمة أقل حدة، وانخفض معدل النمو فيها من 8.3 في المائة في عام 2007 إلى 6.1 في المائة في عام 2008. وفيما يتعلق بالدول المتقدمة فرادى، فقد انخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.0 في المائة في عام 2007 إلى 1.1 في عام 2008، وذلك بالرغم من تدخل بنك الاحتياط الفيدرالي بإجراء تخفيضات متتالية على سعر الفائدة وضخ السيولة في الجهاز المصرفي. إلا أن أجواء عدم اليقين وانعدام الثقة أدت إلى تقلص الائتمان المصرفي في ضوء شيوع ثقافة تجنب المخاطر بين المصارف التجارية والمؤسسات المالية وكذلك بين الوحدات الإنتاجية والتجارية، وانخفض الطلب والعرض معاً، وبذلك دخلت الولايات المتحدة في فترة انكماش اقتصادي.

وفي منطقة اليورو، تقلص معدل النمو أيضاً من 2.7 في المائة في عام 2007 إلى 0.9 في المائة في عام 2008، وساهم في هذا التراجع عدد من العوامل منها تأثير المصارف الأوروبية بالخسائر التي تحملتها نتيجة لانكشاف استثماراتها في الولايات المتحدة، والانخفاض الحاد في قيم أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة والدول الآسيوية. وتراجع الاستثمارات الخاصة بما في ذلك الاستثمارات في أسواق العقارات في ضوء التوقعات بدخول الاقتصاد العالمي في فترة طويلة من الركود.

وسجل الاقتصاد الياباني معدل نمو سالب (-0.6) في المائة في عام 2008، بعد أن كان معدل النمو موجباً (2.4 في المائة) في العام السابق. ويعزى ذلك في جزء كبير إلى تأثير الاقتصاد الياباني بالأزمة المالية العالمية، إذ أنه يعتمد بصورة وثيقة على الأسواق العالمية، وبوجه خاص من خلال التجارة والاستثمار. كما انخفض معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع من 5.7 في المائة في عام 2007 إلى 1.5 في المائة في عام 2008، وفي أستراليا من 4.0 في المائة إلى 2.1 في المائة، خلال الفترة نفسها.

أما بالنسبة للدول النامية، فقد تراجع النمو في الدول النامية الآسيوية من 10.6 في المائة في عام 2007 إلى 7.7 في المائة في عام 2008. إلا أن هذا المعدل يعتبر من أعلى معدلات النمو المسجلة في العالم خلال العام 2008، ويعزى ذلك بصورة خاصة إلى بقاء معدلات النمو في الصين والهند مرتفعة، حيث بلغت 9 في المائة و7.3 في المائة على التوالي في عام 2008.

وفيما يتعلق بدول منطقة الشرق الأوسط التي تشمل معظم الدول العربية، استمر الأداء الاقتصادي فيها بشكل جيد، بالرغم من انخفاض معدل نمو المجموعة من 6.3 في المائة في عام 2007 إلى 5.9 في المائة في عام 2008. وبالنسبة لبقية الدول النامية، انخفضت معدلات النمو لكل من دول وسط وشرق أوروبا من 5.4 في المائة في عام 2007 إلى 2.9 في المائة في عام 2008، والدول الإفريقية من 6.2 في المائة إلى 5.2 في المائة، ودول أمريكا اللاتينية من 5.7 في المائة إلى 4.2 في المائة. ولقد أثرت الأزمة بصورة متباينة على الدول النامية في ضوء تراجع الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المالية إليها، وانخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى خلال الربع الأخير من عام 2008.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد ارتفع معدل التضخم في الدول المتقدمة مقاساً بأسعار المستهلك من 2.2 في المائة في عام 2007 إلى 3.4 في المائة في عام 2008، في حين ارتفع معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 6.4 في المائة في عام 2007 إلى 9.3 في المائة في عام 2008. وبالنسبة للبطالة، فقد صاحب انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة ارتفاع معدلات البطالة فيها من 5.4 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة في عام 2008.

وفي جانب حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، فقد تراجع نموه ليبلغ معدل 3.3 في المائة في عام 2008 مقارنة مع نحو 7.2 في المائة في عام 2007. وسجلت الدول المتقدمة انخفاضاً في معدل نمو صادراتها من 6.1 في المائة في

عام 2007 إلى 1.8 في المائة في عام 2008، وفي معدل نمو وارداتها من 4.7 في المائة إلى 0.4 في المائة. كما انخفض معدل نمو واردات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 14.0 في المائة في عام 2007 إلى 10.9 في المائة في عام 2008، ومعدل نمو صادراتها من 9.5 في المائة إلى 6.0 في المائة.

وفي جانب المدفوعات، ارتفع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 389.6 مليار دولار في عام 2007 إلى 465.1 مليار دولار في عام 2008. وقد جاء وضع الحساب الجاري للدول المتقدمة كمحصلة لاستمرار العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الذي تراجع من 731.2 مليار دولار في عام 2007 إلى 673.3 مليار دولار في عام 2008، وتراجع الفائض في الحساب الجاري لدول منطقة اليورو حيث وصل إلى نحو 95.5 مليار دولار في عام 2008 مقارنة مع 20.4 مليار دولار في عام 2007، وارتفاع فائض الحساب الجاري للدول المتقدمة الأخرى بصورة طفيفة ليبلغ 146.7 مليار دولار في عام 2008. أما في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها من 633.4 مليار دولار في عام 2007 إلى 714.4 مليار دولار في عام 2008. وقد ساهم في ذلك، بشكل رئيسي، الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول النامية الآسيوية، وكذلك الزيادة في فائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط.

وبلغ الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، نحو 4,472 مليار دولار في نهاية عام 2008، أي بزيادة نسبتها 8.3 في المائة عن العام السابق. وقد تركزت هذه الزيادة في إجمالي الدين العام لدول وسط وشرق أوروبا الذي ارتفع بنسبة 16 في المائة، والدول النامية الآسيوية بنسبة 10 في المائة، ورابطة الدول المستقلة بنسبة 8 في المائة، ودول نصف الكرة الغربي بنسبة 5 في المائة، في حين انخفض إجمالي الدين العام الخارجي لدول منطقة الشرق الأوسط بنسبة 2 في المائة في عام 2008. وفيما يتعلق بأسعار الصرف فقد كان للتوتر الذي سيطر على الأسواق المالية في عام 2008 أثره على أسواق صرف العملات الرئيسية، حيث تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى خلال عام 2008، في الوقت الذي ارتفع فيه سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني.

أما فيما يتعلق بانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، فقد كان للأزمة المالية العالمية وقعها على عدد من الاقتصادات العربية في عام 2008، إذ تأثرت الاقتصادات العربية نتيجة للشح في السيولة المتوفرة على مستوى العالم بعد قيام المؤسسات المالية العالمية بسحب استثماراتها في الخارج وعودتها إلى أوطانها الأم، وذلك لإعادة بناء قواعد الرأسمالية إثر الخسائر التي منيت بها جراء الأزمة المالية، ولمواجهة مخاطر مستقبلية متزايدة في ضوء التوقعات بدخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود. ومع تزايد الضغوط على السيولة في الأسواق المالية العالمية، لجأت المصارف العربية إلى اتباع إستراتيجية التقليل من المخاطر وتركيزها على دعم قواعد الرأسمالية، الأمر الذي أدى بدوره إلى الشح في السيولة في الأسواق المالية العربية، وعلى الأخص في الأسواق المالية الخليجية، الذي سرعان

ما أثر على تمويل عدد من المشاريع في القطاعات الإنتاجية كقطاع البناء والتشييد في عدد من الدول الخليجية العربية عالية الانكشاف على الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع. ومع تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريع التطوير العقاري وشراء العقارات، انخفض الطلب المحلي على العقارات، وتراجعت أسعارها وأثرت سلباً على قيمة الأصول العقارية في المحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية في هذه الدول. كذلك فإن أجواء عدم اليقين وفقدان الثقة التي سادت الأسواق العالمية والتي أدت إلى انخفاض حاد في قيم أسواق الأوراق المالية العالمية أثرت بدورها على معظم أسواق الأوراق المالية العربية التي شهدت بدورها تراجعاً في مؤشراتنا إلى أدنى مستوياتها. وتأثر أيضاً بعض الدول العربية بتراجع النمو في الدول المتقدمة وانخفاض الطلب العالمي على صادراتها وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها.

وقام عدد من الدول العربية المتأثرة بالأزمة المالية العالمية ببذل جهود حثيثة من خلال ضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض واستعادة الثقة فيه. كما تبني عدد من الدول العربية خطاً تستهدف تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي ودعم الأنشطة الاقتصادية المتضررة من الأزمة.

## أداء الاقتصادات العربية

### تطورات الاقتصاد الكلي

واصلت غالبية الدول العربية تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عام 2008 رغم بداية انتشار الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية في النصف الثاني من العام نفسه. واستفادت بعض الدول العربية إيجابياً من ارتفاع عائدات النفط نتيجة وصول أسعاره إلى مستويات غير مسبوقة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من حوالي 1,505 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 1,899 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً معدل نمو بالأسعار الجارية بلغ 26.2 في المائة، مقارنة مع حوالي 15.1 في المائة في العام السابق. أما معدل النمو بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة فقد ارتفع إلى حوالي 6.0 في المائة في عام 2008 مقارنة مع نحو 5.2 في المائة في عام 2007. وانعكس النمو إيجابياً على مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حيث بلغ حوالي 5,858 دولار عام 2008.

وفي جانب الأسعار، استمرت الاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم مقاسة بالتغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في غالبية الدول العربية خلال عام 2008، ويعزى ذلك في جزء كبير منه لاستمرار ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة، في ضوء الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي في الدول العربية المصدرة للنفط بوجه خاص. بينما أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الدول العربية المستوردة للنفط، هذا بالإضافة إلى استمرار تراجع أسعار صرف العملات العربية المثبتة أمام الدولار والناجمة عن تراجع سعر صرف الدولار أمام معظم العملات الرئيسية الأخرى.

وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة في عام 2008، تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية الذي استحوذ على أعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 43.4 في المائة، وفي المقابل، تراجعت الأهمية النسبية لبقية القطاعات، فجاء قطاع الخدمات في المركز الثاني حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 36.0 في المائة، ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8.9 في المائة، وقطاع الزراعة بنسبة 5.4 في المائة.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، تراجعت الأهمية النسبية للاستهلاك، بشقيه العائلي والحكومي، الذي يمثل أهم بند في الإنفاق وبلغت حصته من الناتج المحلي الإجمالي 56 في المائة في عام 2008، في حين ارتفعت حصة الاستثمار الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى نحو 25.6 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 24.4 في المائة في العام السابق. كما سجلت حصيلة صادرات السلع والخدمات للدول العربية كمجموعة نمواً أعلى من نمو الواردات من السلع والخدمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات من حوالي 138.3 في المائة في عام 2007 إلى نحو 142.8 في المائة في عام 2008.

وحققت الدول العربية كمجموعة الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولار واحد مع حلول عام 2015، إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في عام 1990. وتشير مؤشرات الفقر المبنية على خطوط الفقر الوطنية إلى وجود تباين كبير بين الدول العربية، حيث ينتشر الفقر بشكل كبير في الدول الأقل دخلاً بمعدلات تفوق 30 في المائة من السكان، بينما تنخفض إلى أقل من 20 في المائة في بقية الدول. كما أن التفاوت بين الدول شمل أيضاً اتجاهات الفقر منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث استطاعت بعض الدول العربية تخفيض معدلات الفقر، بينما شهدت دول أخرى تدهوراً في مدى انتشار الفقر. ويأخذ الفقر في الدول العربية طابعاً ريفياً حيث ترتفع معدلات الفقر وتكون نسبة الفقراء الذين يعيشون في الريف في بعض الدول العربية ثلاثة أرباع الفقراء، مما يتطلب التركيز على تفعيل سياسات مكافحة الفقر بشكل أسرع في تلك المناطق.

## التطورات الاجتماعية

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2008 بحوالي 334.5 مليون نسمة، أي بزيادة بلغت حوالي 8 مليون نسمة عن العام السابق، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 2.4 في المائة. ويعتبر هذا المعدل، الذي لم يشهد انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بما كان عليه في الفترة 1985-1995 مرتفعاً نسبياً، إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، عدا أفريقيا جنوب الصحراء. ويعزى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية، بشكل أساسي، إلى المستوى المرتفع لمعدل الخصوبة في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية والمستويات المعيشية. إلا أن بعض الدول العربية تمكنت من تحقيق معدلات مقبولة للنمو السكاني من خلال تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة. فعلى سبيل المثال، نجحت مصر في تحقيق معدل نمو سكاني أقل من 2 في المائة، كما استمر انخفاض هذا المؤشر في كل من المغرب (1.59 في المائة) والجزائر (1.73 في المائة) وتونس (1.0 في المائة) ولبنان (0.64 في المائة).

وقد حققت الدول العربية خلال الفترة 2000 – 2008 تقدماً ملموساً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبشكل خاص في مجالات مكافحة الفقر، وتعميم التعليم وتوفير الرعاية الصحية، وتعزيز المساواة بين الجنسين. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية قد ارتفع من 45 سنة في عام 1960 إلى حوالي 69 سنة في عام 2007. وجاء هذا التطور تنويجاً للجهود المبذولة لتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات الصحية والاجتماعية وتحسين نوعيتها، كما يتضح ذلك من التطور الإيجابي لعدد من المؤشرات من بينها ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والشباب، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم في مراحلها المختلفة، وكذلك ارتفاع نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب النقية والصرف الصحي المناسب. كما يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، ويتبين من خلال البيانات المتوفرة أن تحقيق هذا الهدف أصبح في متناول الدول العربية، إلا أن السودان وجيبوتي يحتاجان إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق هذا الهدف، حيث لم يتجاوز فيهما معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي 66 في المائة و 44 في المائة على التوالي في عام 2006.

من جهة أخرى، تراجع معدل البطالة في الدول العربية من 14.3 في المائة في المتوسط في عام 2000 إلى حوالي 13.7 في المائة في المتوسط في عام 2007. ومع ذلك، تحتفظ الدول العربية كمجموعة بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف أقاليم العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7 في المائة. ويبقى ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية تحدياً كبيراً يواجه اقتصاداتها، وسيطلب الأمر تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية من خلال تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار لتهيئة القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكثر فاعلية في توظيف العمالة، وتحسين كفاءة برامج التشغيل وتطوير مناهج التعليم والتدريب ومواءمة مخرجاته مع احتياجات سوق العمل.

## التطورات القطاعية

### الزراعة

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية كمجموعة حوالي 103 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 14 في المائة. وقد ساهم عدد من العوامل في زيادة الإنتاج الزراعي، منها الظروف المناخية المواتية في بعض الدول الزراعية وزيادة الاستثمارات الخاصة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة. وشملت الزيادة غالبية المحاصيل الزراعية والإنتاج السمكي، وبدرجة أقل الإنتاج الحيواني في الدول العربية.

وتقدر العمالة الزراعية بحوالي 25 مليون نسمة، أي ما نسبته 25.4 في المائة من العمالة الكلية في الدول العربية في عام 2007، وذلك مقارنة مع حوالي 31.8 في المائة في عام 2000. وتعتبر ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة في مقدمة المعوقات التي تواجه الزراعة العربية، والتي تعزى في جزء كبير لتدني مستوى الأجور وارتباط العمل بالنشاط الموسمي للإنتاج الزراعي والذي يعتمد على الظروف المناخية.

وفي جانب تجارة السلع الزراعية، تشير التقديرات إلى ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 13.6 مليار دولار في عام 2007 مقارنة بنحو 11.8 مليار دولار في عام 2006، في حين ارتفعت الواردات الزراعية إلى 50.6 مليار دولار مقارنة مع 42 مليار دولار خلال الفترة نفسها. وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي في الدول العربية حيث بلغ 37 مليار دولار في عام 2007 مقارنة مع 30 مليار دولار في العام السابق.

أما بالنسبة للتجارة في السلع الغذائية الرئيسية، فقد ارتفع العجز الغذائي العربي إلى حوالي 23.8 مليار دولار في عام 2007. وسجلت قيمة الفجوة الغذائية العربية في عام 2007 زيادة بنسبة 29.3 في المائة بالمقارنة مع العام السابق. وتمثل الفجوة في الحبوب حوالي 55 في المائة من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية. وقد أدى التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي ونمو الطلب على السلع الزراعية إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب، إذ انخفضت من 54.9 في المائة إلى حوالي 48 في المائة، والقمح من 57.3 في المائة إلى 46.8 في المائة، خلال عامي 2006-2007. وفي المقابل سجلت مجموعات أخرى مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي كالفواكه والبيض والبطاطس. وحققت مجموعة الأسماك والخضروات فائضاً في نسبة الاكتفاء.

## الصناعة

ارتفعت قيمة الناتج الصناعي العربي من 735 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 993 مليار دولار في عام 2008، مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 35.1 في المائة. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2008 لتبلغ 52.3 في المائة. ولقد سجل ناتج الصناعات الاستخراجية نمواً بلغ 38.6 في المائة، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 43.4 في المائة عام 2008. أما الصناعات التحويلية فبالرغم من أن ناتجها حقق نمواً بنسبة 20.2 في المائة في عام 2008، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي واصلت انخفاضها منذ عام 2003 لتبلغ 8.9 في المائة في عام 2008.

وشهد القطاع الصناعي تطورات مهمة في الدول العربية خلال عام 2008. ففي مجال الصناعة الاستخراجية غير النفطية أدى ارتفاع أسعار خام صخر الفوسفات في السوق العالمية خلال العام بنحو أربعة أضعاف إلى زيادة قيمة صادرات الفوسفات ومشتقاته في المغرب بنسبة بلغت 167 في المائة. أما بالنسبة للصناعات التحويلية، فقد تأثرت صناعة مواد البناء بالأزمة الاقتصادية العالمية حيث تمثل ذلك في انخفاض الطلب على منتجاتها خلال الربع الأخير من عام 2008، كما تأثرت صناعة الألمنيوم والبتروكيماويات والحديد والصلب بالأزمة، في ضوء انخفاض الأسعار العالمية لمنتجاتها إثر تراجع الطلب العالمي عليها.

## النفط والطاقة

شهدت السوق النفطية العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2008 تطورات إيجابية تمثلت في تصاعد أسعار النفط المختلفة التي وصلت إلى مستويات قياسية، فقد وصل السعر الفوري لسلة أوبك إلى 131.2 دولار للبرميل في

يوليو 2008، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل منها التوترات الجيوسياسية في مناطق الإنتاج الرئيسية، والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط.

وأقت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية خلال الربع الأخير من عام 2008، حيث أخذ الطلب العالمي على النفط في الانخفاض ليستقر معدل الإنتاج العالمي عند 85.5 مليون برميل يومياً. وقد وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بلغ 38.6 دولار للبرميل في ديسمبر 2008، غير أن متوسطها السنوي بلغ 94.1 دولار للبرميل، مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 36 في المائة عن متوسط الأسعار لعام 2007. وفيما يتعلق بحجم الإمدادات النفطية، قامت الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك بخفض إنتاجها تماشياً مع الخفض في الحصص الإنتاجية المقرر من قبل دول منظمة أوبك في عام 2008، والذي بلغ 4.2 مليون ب/ي، وهو أكبر كمية خفض منذ بدأ العمل بنظام الحصص. كما انعكست الأزمة المالية على العائدات النفطية للدول العربية التي انخفضت بنسبة 56 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2008 مقارنة بالربع السابق. إلا أن قيمة الصادرات النفطية للدول العربية لمجمل عام 2008 ارتفعت بنسبة 43 في المائة عن العام السابق، لتصل إلى حوالي 624 مليار دولار.

ومن جانب آخر، ساهم ارتفاع الطلب على النفط الذي صاحبه الارتفاع في الأسعار خلال النصف الأول من عام 2008، في تنشيط قطاع الاستكشاف والبحث عن احتياطات جديدة في مناطق المياه العميقة والمناطق النائية. وقد ارتفعت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام في نهاية عام 2008 بنسبة 0.9 في المائة لتصل إلى 1,164.3 مليار برميل، والاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنسبة 1.1 في المائة لتصل إلى 177 تريليون متر مكعب.

وشهد إجمالي الطلب العالمي على الطاقة خلال عام 2008 ارتفاعاً في مستواه بنسبة 2.4 في المائة ليصل إلى حوالي 225 مليون برميل مكافئ نفط يومياً. وقد شكل الطلب على النفط حوالي 34.8 في المائة من الإجمالي العالمي لمصادر الطاقة المختلفة، وبلغت حصة الفحم 29.2 في المائة، والغاز الطبيعي 24.1 في المائة، وبقية المصادر حوالي 11.9 في المائة.

هذا، وشهدت الدول العربية نشاطاً استكشافياً واسعاً خلال عام 2008، أدى إلى تحقيق 101 اكتشافاً نفطياً وغازياً، مما ساهم في ارتفاع تقديرات الاحتياطي المؤكد من النفط في الدول العربية بنسبة 0.4 في المائة ليصل إلى 672.1 مليار برميل، أي ما يشكل 57.7 في المائة من الاحتياطي العالمي. كما تقدر الزيادة في الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي بنسبة 0.2 في المائة لتصل إلى 53.7 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2008، أي ما يمثل نحو 30.3 في المائة من الإجمالي العالمي.

وبلغ إنتاج الدول العربية من النفط الخام حوالي 23.7 مليون ب/ي في عام 2008، أي بزيادة مقدارها 1.4 مليون ب/ي وبنسبة 6.2 في المائة، لتساهم بحوالي 27.5 في المائة من الإجمالي العالمي. وشكلت كميات الغاز الطبيعي المسوق للدول العربية نسبة 13.4 في المائة من إجمالي الكميات المسوقة عالمياً، حيث وصلت إلى حوالي 392.6 مليار متر مكعب في عام 2007.



من جهة أخرى، ازداد استهلاك الطاقة في الدول العربية بمعدل 4.3 في المائة خلال عام 2008 ليصل إلى نحو 10 مليون ب/م/ن/ي، ويمثل النفط المصدر الأساسي الأول لتلبية متطلبات الطاقة عربياً، حيث شكل 53.9 في المائة من الإجمالي، يليه الغاز بحصة 44.5 في المائة، وتلعب المصادر الأخرى (كهرومائي وفحم) دوراً ثانوياً حيث لا تتجاوز حصتهما معاً 1.6 في المائة في استهلاك الطاقة في الدول العربية.

## التطورات المالية

أثرت جملة من التطورات على أوضاع المالية العامة للدول العربية في عام 2008. فقد تميزت الأشهر التسعة الأولى من العام بارتفاع أسعار النفط وزيادة أسعار السلع الغذائية والمواد الخام. وقد ساهمت هذه التطورات في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة كلفة المعيشة. وإزاء ذلك، قام عدد من الدول العربية بزيادة الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي إلى مستويات تجاوزت تلك المستهدفة. ففي جانب الإيرادات، التي ارتفعت بنسبة 41.4 في المائة لتبلغ نحو 815.3 مليار دولار، شهد مستواها ارتفاعاً في غالبية الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط بالنسبة للدول المصدرة للنفط، وارتفاع الإيرادات الضريبية في الدول التي تمثل الإيرادات الضريبية جزءاً مهماً من إيراداتها. وبالنسبة للدول العربية كمجموعة ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 47.6 في المائة والإيرادات الضريبية بنحو 24.4 في المائة في عام 2008.

وفي جانب النفقات، ارتفع الإنفاق الإجمالي في الدول العربية كمجموعة بنسبة 21.9 في المائة خلال عام 2008 بسبب الزيادة في شقي الإنفاق الجاري والاستثماري بنسبة 20.4 في المائة و28.8 في المائة على التوالي. واستمرت الزيادة في الفائض الكلي في موازنات الدول المصدرة الرئيسية للنفط، في حين سجلت الدول العربية الأخرى عجزاً كلياً في موازنتها مع ارتفاعه في بعض منها في عام 2008. وعلى صعيد المديونية الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي بنسبة 7.4 في المائة في الدول العربية كمجموعة، غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 31.3 في المائة في عام 2007 إلى 26 في المائة في عام 2008.

وقد أدت الإصلاحات المالية التي اتخذها العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في الدول التي تواجه عجزاً كلياً في موازنتها العامة، إلى تعزيز قدراتها حيث تمكنت إلى حد من مواجهة انعكاسات آثار التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية في عام 2008. كما ساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية. وشملت هذه الإصلاحات مجالات عديدة أهمها تعزيز الإيرادات العامة، وخاصة الإيرادات الضريبية، وتطوير آليات إعداد الموازنة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة على المال العام، وتطوير عمل كافة الأجهزة الإدارية للمالية العامة.

## التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

شهدت السياسة النقدية في الدول العربية خلال عام 2008 اتخاذ السلطات النقدية فيها إجراءات هامة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي جاءت آثارها على الاقتصادات العربية اعتماداً على انفتاح تلك الاقتصادات على الأسواق المالية العالمية وتطور القطاع المصرفي فيها. وتضمنت تلك الإجراءات تخفيضات متتالية في أسعار الفائدة بهدف تشجيع ودعم قدرة المؤسسات المالية على منح الائتمان الذي تأثر بشح السيولة في العالم، وتوفير السيولة الإضافية في سوق الإقراض بين المصارف، وتخفيض الاحتياطي الإلزامي على الودائع، وضمان الودائع لدى المصارف لإعادة الثقة في القطاع المصرفي المحلي.

وفيما يتعلق بالتطورات المصرفية، أظهرت بيانات الميزانية المجمع للمصارف التجارية العربية مواصلة مسيرة التوسع في أنشطة القطاع المصرفي خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2008، حيث ارتفع إجمالي الموجودات المصرفية وإجمالي الودائع والقروض في ضوء الارتفاع الكبير في السيولة النقدية والمدفوعة بارتفاع إيرادات النفط وإعادة تدوير هذه الفوائض في بعض الدول العربية، والتي تمكنت من تطوير مناخها الاستثماري. إلا أن الأزمة المالية العالمية أرخت بظلالها على وتيرة أنشطة المصارف التجارية العربية وإن كانت بدرجات متفاوتة. ونظراً لكون القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي أكثر انفتاحاً وارتباطاً بالقطاع المصرفي والمالي العالمي، فقد تأثر بهذه الأزمة بدرجة أكبر مقارنة مع القطاع المصرفي في الدول العربية الأخرى، وبالتالي فقد شهدت بعض المصارف العاملة في دول المجلس أزمة شح في السيولة وارتفاع في تكلفة الإقراض.

وفيما يتعلق بالتطورات في أسواق الأوراق المالية، فقد شهدت هذه الأسواق خلال عام 2008 تقلبات حادة على أعقاب الأزمة المالية العالمية. فبعد التحسن النسبي في أداؤها في عام 2007 وفي بداية عام 2008، عادت مؤشرات هذه الأسواق إلى الهبوط أثر تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية بنسبة 49.4 في المائة في عام 2008 متجاوزاً الانخفاض في معظم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية. وانخفضت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية إلى 769.6 مليار دولار في نهاية عام 2008 مقارنة بحوالي 1,338 مليار دولار في نهاية عام 2007.

ويهدف تحصيل أسواق المال، خاصة في ضوء الأزمة المالية العالمية، واصلت الجهات التنفيذية والرقابية في كافة أسواق الأوراق المالية العربية العمل خلال عام 2008 على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية لهذه الأسواق. وشملت التدابير التي تم اتخاذها إلزام الشركات المدرجة على رفع مستوى الإفصاح المالي والشفافية، وتقديم خدمات التداول الإلكتروني للمتعاملين في الأسواق، وتحسين النظم الضريبية بهدف جذب الاستثمار، وتعديل نظم إدارة المحافظ الاستثمارية لحماية المستثمرين، وتطوير عمل مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة.

## التجارة الخارجية والبيئية

حققت قيمة التجارة الإجمالية العربية في عام 2008 زيادة من جانب الصادرات بلغت نحو 32.5 في المائة لتصل قيمتها إلى نحو 1,050 مليار دولار، الأمر الذي يعزى بشكل رئيسي إلى الزيادة المطردة في أسعار النفط العالمية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. وسجلت الواردات الإجمالية العربية زيادة هي الأخرى بنسبة 32.2 في المائة لتصل قيمتها إلى حوالي 702 مليار دولار. ولقد أتت زيادة الواردات العربية كمحصلة لزيادة الطلب المحلي في ضوء استمرار النمو في معظم الدول العربية ولارتفاع واردات السلع الغذائية مع استمرار تصاعد أسعارها العالمية. وارتفع وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى 6.7 في المائة، كما ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية إلى 4.3 في المائة.

ولقد جاء الأداء الجيد للتجارة الخارجية العربية على الرغم من تأثير التجارة العالمية بالأزمة المالية العالمية والتي تفاقمت خلال الربع الأخير من عام 2008، حيث أدى الشح في السيولة، إلى تضائل الموارد المالية المتاحة لتمويل التجارة العالمية. كما تأثر أيضاً تمويل التجارة العربية في ضوء عزوف المصارف العاملة في الدول العربية عن المخاطرة والتفريط في الموارد المالية المتاحة لديها. ولقد قام عدد من الدول العربية بضخ السيولة في الجهاز المصرفي لتعزيز قدرته على الإقراض، بما في ذلك تمويل التجارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهم عدد من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية المتخصصة بتوفير التسهيلات المتاحة لتمويل التجارة وتذليل الصعوبات الناجمة عن الأزمة.

وبالنسبة لتطور اتجاهات التجارة العربية، سجلت قيمة الصادرات العربية إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين زيادات بدرجات متفاوتة، ففي حين ارتفعت حصة الدول الآسيوية (اليابان، الصين والهند) تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية. وفيما يخص اتجاهات الواردات فقد ارتفعت قيمتها من جميع المصادر الرئيسية وبنسب متفاوتة أيضاً، غير أن مساهمة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والدول الآسيوية في الواردات العربية الإجمالية تراجعت، في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من باقي دول العالم.

أما فيما يتعلق بالتجارة البيئية العربية، فقد بلغ متوسط قيمتها حوالي 82.5 مليار دولار مسجلة زيادة بنسبة 22.5 في المائة في عام 2008. وتعتبر نسبة الزيادة أقل من نسبة زيادة التجارة الإجمالية العربية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، مما أدى إلى تراجع مساهمة التجارة البيئية في التجارة الإجمالية، لتشكل حصة 8.3 في المائة من جانب الصادرات و11.1 في المائة من جانب الواردات في العام نفسه.

وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الإجمالية في عام 2008، ففي جانب الصادرات، تزايدت أهمية كل من الوقود المعدني، الذي أصبح يشكل نحو 78 في المائة من الصادرات الإجمالية العربية وكذلك المنتجات الكيماوية، بينما تراجعت الأهمية النسبية للمصنوعات في هيكل الصادرات العربية. وفي جانب هيكل الواردات، فقد ارتفعت حصة

الأغذية والمشروبات، في حين لم تتغير كثيراً حصة كل من المنتجات الكيماوية والآلات ومعدات النقل، التي تشكل حوالي ثلث الواردات الإجمالية العربية.

## موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

شهدت موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2008 ارتفاع الفوائض المسجلة في الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 34.4 في المائة لتبلغ 424.2 مليار دولار، وذلك في ضوء استمرار ارتفاع قيمة الصادرات النفطية. كما ارتفعت الفوائض في ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة بنسبة 24.5 في المائة في عام 2008 مقارنة مع تراجع الفائض بنسبة حوالي 3 في المائة في العام السابق. وقد أدى الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) للدول العربية إلى إبقاء نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى العام السابق، حيث بلغت 16 في المائة في عام 2008 مقابل 16.3 في المائة في عام 2007. واستمر وضع الحساب الرأسمالي والمالي في تحقيق فائض كلي في ميزان المدفوعات، وأدى ذلك إلى زيادة الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول العربية كمجموعة لتبلغ حوالي 504 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 6.1 في المائة مقارنة بعام 2007.

وعلى صعيد الدين العام الخارجي، ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية المقترضة بنسبة 2.3 في المائة في عام 2008. وقد تأثرت المديونية العامة الخارجية لهذه الدول في عام 2008 بعدة عوامل، أهمها الزيادات التصاعدية في الأسعار العالمية للنفط، وازدياد أسعار السلع الغذائية والتغيرات في أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد ارتفعت من حوالي 15.6 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 17.9 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 14.7 في المائة، وذلك جراء قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية القائمة تجاه دول أعضاء نادي باريس.

وفيما يخص مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد تحسن كل من مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة المديونية العامة الخارجية، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من 26 في المائة في عام 2007 إلى 22 في المائة في عام 2008. وشهدت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات تراجعاً طفيفاً من 6.3 في المائة في عام 2007 إلى 5.8 في المائة في عام 2008.

وفيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف العربية عام 2008، سجلت العملات العربية التي تتبع نظم صرف مرنة ارتفاعاً في قيمتها مقابل الدولار، في حين شهدت العملات العربية المثبتة إلى الدولار تراجعاً في قيمتها مقابل اليورو. ويلاحظ

أن اليورو سجل ارتفاعاً مقابل الدولار بنسبة 6.6 في المائة (متوسط الفترة) خلال العام 2008. كذلك انخفضت قيمة العملات العربية مقابل اليورو في الدول التي تتبع نظم صرف مرنة ولكن بنسب أقل من نسبة الانخفاض لمتوسط الفترة. وارتفع مؤشر أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لغالبية الدول العربية ليعكس ارتفاع معدلات التضخم المحلي مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية لها. ويشير ارتفاع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى ارتفاع أسعار الصادرات في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين، مما قد يؤثر ذلك سلباً على القدرة التنافسية للصادرات العربية في تلك الأسواق.

## الأمن الغذائي في الدول العربية

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية في الوطن العربي، فعلى الرغم من توفر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية، واتسعت الفجوة الغذائية<sup>(1)</sup> وأصبحت الدول العربية تستورد حوالي نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية.

ولقد تزايدت أهمية الأمن الغذائي العربي بصورة كبيرة منذ ظهور الأزمة الغذائية العالمية في عام 2007، وبلغت ذروتها في عام 2008، حيث أدت هذه الأزمة إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وشح الواردات منها. ولقد اتخذ عدد من الدول المتقدمة والنامية ومنها الدول العربية إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الغذائية، كان من أبرزها دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الأسواق المحلية، وفرض رسوم جمركية وحواجز كمية على صادرات السلع الغذائية الرئيسية، وإلغاء بعض الرسوم الجمركية والضرائب على الواردات من هذه السلع وزيادة الإعانات الاجتماعية لتخفيف وطأة الأزمة على المستوى المعيشي للطبقات الاجتماعية الأكثر تضرراً.

ويمكن تحديد أبعاد الفجوة الغذائية في الدول العربية، من خلال تصنيف السلع الغذائية حسب معدلات الاكتفاء إلى أربع مجموعات، تشمل المجموعة الأولى السلع التي حقق إنتاجها اكتفاءً وفائضاً للتصدير، وهي الأسماك والخضراوات. وتحتوي المجموعة الثانية على السلع التي حققت معدلات اكتفاء عالية، وهي البطاطس والفواكه. وتضم المجموعة الثالثة السلع التي حققت نسبة اكتفاء متوسطة، وهي اللحوم والأرز والألبان ومشتقاتها والبقوليات. أما المجموعة الرابعة التي تعتبر نسبة اكتفاء إنتاجها متدنية وتشكل العنصر الأكبر من عناصر الفجوة الغذائية، فهي الحبوب وفي مقدمتها القمح الذي تستورد الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها منه. وقد شكلت مجموعة الحبوب حوالي 76 في المائة من قيمة الفجوة من السلع الغذائية الرئيسية في عام 2007.

وتعتبر تنمية جانب العرض للقطاع الزراعي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي في الدول العربية. غير أنها تواجه تحديات أبرزها تلك المتعلقة بالمساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي

(1) تمثل الفجوة الفرق بين الكميات المنتجة محلياً ومجملة الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، أي صافي الاستيراد.

المروية، ومشكلة التصحر وتدهور التربة. كما يعاني القطاع الزراعي من "فجوة التقنية"، التي تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، والتي تساهم في تدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في غالبية الدول العربية. هذا، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية والخدمات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وعمليات ما بعد الحصاد التي تحافظ على جودة المنتج لإيصالها إلى المستهلك أو قنوات الصناعات الغذائية. ولقد بذلت الدول العربية جهوداً حثيثة لمواجهة التحديات في قطاع الزراعة، حيث قام عدد من هذه الدول بإصلاح سياساتها الزراعية وتطبيق برامج الخصخصة وتقليل تدخل الحكومة في الإنتاج وترشيد استخدامات المياه وتقنين المعاملات التجارية المتعلقة بتسويق المستلزمات الزراعية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص لاستيرادها.

وقد أسفرت هذه السياسات عن زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بنسبة 5 في المائة سنوياً خلال الفترة 2000-2007. غير أن القطاع الزراعي العربي لم يحظ باستثمارات كافية حيث استقطب حوالي 7 في المائة، في المتوسط من إجمالي الاستثمارات في الدول العربية. وبشكل عام، لا تزال الدول العربية بحاجة إلى تحفيز الاستثمارات الخاصة من خلال توفير بيئة الأعمال المواتية لها في القطاع الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن مشاركة القطاع الخاص في الإنتاج الزراعي في السنوات القليلة الماضية ارتفعت من خلال إقامة المشاريع الزراعية في الدول العربية التي تتوفر فيها الموارد المائية والأرضية، وبوجه خاص في السودان.

وفي جانب تجربة التعاون العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، فلقد أخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة منها تنفيذ مشروعات زراعية مشتركة وتسهيل تبادل السلع الزراعية والاستفادة من نتائج الأبحاث الزراعية عبر المنظمات العربية والإقليمية العاملة في الحقل الزراعي. إلا أن هذه الجهود لم تساهم بالقدر الكافي في تحقيق الأهداف المنشودة، ذلك أن البيئة الاستثمارية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والعربية ما زالت غير متوفرة في عدد من الدول العربية كوضع التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية في المناطق الريفية ومنح الحوافز اللازمة للمشروعات الزراعية.

ولقد حاز موضوع الأمن الغذائي على اهتمام كبير في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت، في يناير 2009. وصدر عن هذه القمة مجموعة من القرارات والمشروعات لتعزيز الأمن الغذائي العربي، كان من أبرزها إطلاق المشروع الطارئ للأمن الغذائي لتعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية التي تمثل الجزء الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية العربية، وإنشاء صندوق بملياري دولار لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما فيها المشاريع الزراعية في الدول العربية.

## العون الإنمائي العربي

ارتفع إجمالي المساعدات الإنمائية المقدمة من الدول العربية بنسبة 97.2 في المائة ليصل إلى حوالي 7 مليار دولار في عام 2008، وجاءت بمجملها من دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية المانحة خلال الفترة 1970-2008 حوالي 138.9 مليار دولار، منها 131.9 مليار دولار من دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات وصناديق التنمية العربية، فقد بلغ إجمالي التزامات العمليات التمويلية لهذه المؤسسات حوالي 5.5 مليار دولار، بلغت الحصة المقدمة للدول العربية منها نسبة 64.5 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 59.8 في المائة في عام 2007.

وتمثل المساعدة الإنمائية العربية مصدراً هاماً للتمويل الإنمائي، إذ تعتبر من المصادر الأساسية للمساعدات الإنمائية الدولية، وأحد أهم عناصر التعاون لدعم التنمية التي تقدمها الدول العربية المانحة للكون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتتجه المساعدات العربية الإنمائية إلى معظم الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتعطى أهمية خاصة لتمويل مشاريع التنمية في الدول العربية من أجل دعم التعاون الاقتصادي العربي المشترك. وقد اكتسبت الدول العربية المانحة، خلال حوالي نصف قرن، خبرة كبيرة في هذا المجال وأقامت شبكة من علاقات التعاون والتنسيق مع الدول والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة، تمكنت فيها مختلف الأطراف من التعاون في تحسين فاعلية المساعدات الإنمائية التي تقدمها. كما أسهمت الدول العربية المانحة في إبراز قضايا وأولويات التنمية العربية على ساحة الكون الإنمائي الدولي. وقد سجلت المساعدات الإنمائية العربية في السنوات الماضية مستويات مرتفعة تجاوزت نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام 2008، وهو الحد الأدنى الذي حددته الأمم المتحدة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة لتوفيره كمساعدات إنمائية للدول النامية.

وبالنسبة للمساعدات الإنمائية الدولية، تشير التقديرات إلى أن الكون الإنمائي الدولي ارتفع بنسبة 15.7 في المائة ليبلغ 119.8 مليار دولار في عام 2008. ويعزى ذلك إلى زيادة المساعدات المقدمة في إطار التخفيف من أعباء بعض الدول المثقلة بالديون. وقد ارتفع متوسط نسبة الكون الإنمائي الدولي إلى الدخل القومي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - (الداك) من 0.28 في المائة في عام 2007 إلى 0.30 في المائة في عام 2008، ومع ذلك تبقى دون نسبة 0.7 في المائة المقترحة من قبل الأمم المتحدة. وقد حصلت الدول العربية المستقطبة للمساعدات الإنمائية الدولية المقدمة من هذه المجموعة على حوالي 17.9 مليار دولار في عام 2007، منها 51 في المائة لدعم جهود الإعمار في العراق.

## التعاون العربي لتحرير التجارة في الخدمات

لقد توصلت الدول العربية إلى تحرير تجارتها البينية للسلع في إطار البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي بدأ في العام 1998. ومنذ مطلع عام 2005، أصبح تبادل السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ العربي بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تضم جميع الدول العربية باستثناء موريتانيا وجيبوتي والصومال وجزر القمر، غير خاضع للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، الأمر الذي ساهم في زيادة التبادل التجاري البيني في الأعوام القليلة الماضية.

ولقد أصبحت عملية تحرير التجارة البينية في الخدمات تلقي المزيد من الاهتمام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تقوم إحدى عشرة دولة عضو في المنطقة بالتفاوض منذ العام 2003 وذلك للتوصل إلى اتفاقية لتحرير التجارة البينية في الخدمات أسوة باتفاقية (الجاتس) لمنظمة التجارة العالمية، وعلى أن تتضمن التزامات بتحرير تجارة الخدمات بصورة أشمل من الالتزامات والتعهدات التي تعهدت بها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية.

غير أن المفاوضات العربية لتحرير التجارة البينية في الخدمات التي كان من المتوقع أن تستكمل قبل نهاية عام 2005، ما زالت جارية وتواجه مجموعة من العقبات. ومن أبرز تلك العقبات تزامن مسارات مفاوضات الدول العربية لتحرير التجارة في الخدمات: مسار مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة، ومسار مفاوضات اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية للتوسع في تحرير تجارة الخدمات مع دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مسار مفاوضات تجريبها الدول العربية فيما بينها ومع دول أجنبية لإنشاء مناطق للتجارة الحرة. ولقد أدى تزامن مسارات هذه المفاوضات خلال الفترة نفسها إلى تشتت الموارد والجهود الوطنية للدول العربية في الإعداد للمفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات والمضي قدماً فيها. كما أن هناك حاجة لزيادة الوعي بأهمية تحرير التجارة البينية للخدمات والفوائد المرجوة والتي تعود على الموردين والمستهلكين للخدمات في الدول العربية، بالإضافة إلى عدم توفر البيانات الإحصائية عن التجارة البينية في الخدمات، وكذلك الدراسات القطاعية التي تساعد على بلورة مواقف تفاوضية تأخذ في الحسبان الأبعاد الاقتصادية الكلية والقطاعية بما يخدم الاقتصاد الوطني للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات.

وحتى تتمكن الدول العربية من تحقيق تقدم في عملية تحرير التجارة البينية للخدمات، فإن الأسلوب الأكثر فاعلية لتحديد المواقف التفاوضية لأي دولة عربية مشاركة في المفاوضات هو ذلك الذي يعمل على ربط المفاوضات لتحرير تجارة الخدمات، سواء في إطار جامعة الدول العربية أو في إطار منظمة التجارة العالمية، ببرنامج الإصلاح الاقتصادي للقطاعات المختلفة. وبلاستناد إلى ذلك، فإن إعداد كل دولة عربية للعروض المتعلقة بالمفاوضات لتحرير تجارتها في أنشطة خدمية محددة، يتعين أن يتم بالاستناد إلى خطة الإصلاحات التي تقوم بها الدولة المعنية لإعادة تنظيم وهيكل تلك الأنشطة محل التفاوض لتحريرها.

أما على المستوى العربي الجماعي، فإن الدول العربية المشاركة في المفاوضات مدعوة لتكثيف جهود التعاون بين السلطات التنظيمية الوطنية، وإنشاء شبكة مؤسسية بين الأجهزة التنظيمية في الدول العربية لتسهيل انتشار أفضل الممارسات الدولية عن طريق تبادل البيانات ومعايير تقييم الأداء وتيسير تقارب تنظيم الأسواق العربية للخدمات. ويمكن للدول العربية المشاركة في المفاوضات لتحرير التجارة البينية للخدمات انتهاج أسلوب يعتمد على التفاوض لتحرير قطاعات خدمية محددة بالكامل.

إضافة إلى ذلك، يمكن للدول العربية تنشيط عملية التحرير من خلال التفاوض لتحرير الأسلوب الرابع من أساليب تحرير تجارة الخدمات بمفهوم الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات (الجاتس) والمتعلق بانتقال العمالة الماهرة وشبه



الماهرة بين الدول العربية ولفترات مؤقتة. ولدى الدول العربية مصالح كبيرة في تحرير الأسلوب الرابع لتحرير تجارة الخدمات نظراً لكونها دولاً مستقبلية ومصدرة للعمالة الماهرة وشبه الماهرة على حد سواء، مما سيوفر فرص عمل جديدة في أسواق العمل العربية، مع ضمان عودة هذه العمالة لدولها الأم بعد اكتسابهم الخبرة العملية، بالإضافة إلى زيادة قيمة تحويلات العاملين بين الدول العربية.

## الاقتصاد الفلسطيني

واصل أداء الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً في عام 2008 جراء استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لجعل الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية أكثر صعوبة بحيث تدفع الفلسطينيين إلى الهجرة. وتصاعدت وتيرة مصادرة الأراضي بغرض توسيع المستوطنات، وازداد هدم المنازل الفلسطينية، واستمر نشر الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية وبناء الجدار العازل الذي أدى إلى تهجير حوالي 28 ألف فلسطيني عن منازلهم، حتى نهاية عام 2008. كما استمرت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي في خنق الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية عبر تقنين الصادرات وتشديد القيود على الواردات وخصوصاً المواد الخام والسلع الوسيطة.

وقد تزايدت القيود الإسرائيلية على قطاع غزة الذي خضع لحالة حصار طالت جميع نواحي الظروف المعيشية وازدادت معدلات الفقر والبطالة فيه، ومنعت إسرائيل حتى دخول الأموال للقطاع. وشهد نهاية العام عدوان إسرائيلي شرس على القطاع أدى إلى استشهاد أكثر من 1300 فلسطيني وجرح حوالي 7,000 شخص وتدمير البنية التحتية للقطاع مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية فيه.

وتراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 4.9 في المائة في عام 2007 إلى 2.3 في المائة في عام 2008، وتزايد العجز في ميزان السلع والخدمات، واستمر الاستهلاك الكلي في تجاوز قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. كما واصلت المالية العامة تسجيل عجز كبير في الموازنة العامة، حيث استمر عجز الإيرادات المحلية عن تغطية الإنفاق الجاري. إلا أن الدعم الدولي للاقتصاد الفلسطيني استمر في عام 2008 وساهم بشكل كبير في درء كارثة اقتصادية وإنسانية في الأراضي الفلسطينية. ولقد أدى تدفق هذه المساعدات إلى قيام السلطة الفلسطينية بسداد المستحقات المتأخرة من رواتب الموظفين وسداد جزء من مديونيتها تجاه مؤسسات القطاع الخاص والمصارف. وقد سجلت الموازنة العامة فائضاً كلياً بلغ حوالي 393 مليون دولار في عام 2008.